

## أثر سياسة التحرر الاقتصادي في المؤشرات الإنتاجية، والاقتصادية لمحصول الحمضيات في سورية

اسماعيل محمد عمران<sup>(1)</sup> و غسان خليل يعقوب<sup>(1)</sup> و محمود مصطفى عليو<sup>(1)</sup>

(1). قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية  
\*للمراسلة: م. اسماعيل محمد عمران، البريد الإلكتروني: [Ismail.omran86@gmail.com](mailto:Ismail.omran86@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2020/06/18 تاريخ القبول: 2020/07/19

### الملخص

هدف البحث لمعرفة أثر سياسة التحرر الاقتصادي على مستلزمات الإنتاج الزراعي والتكاليف الكلية وصافي عائد الدوم لمحصول الحمضيات، إضافة إلى دراسة أثر هذه السياسة في المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية، ولتحقيق الأهداف السابقة اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية لسلسلة زمنية (2004-2017) حيث تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي (2004-2007)، (2008-2011)، (2012-2017)، كما استخدمت الدراسة أساليب التحليل الإحصائي الوصفي (المتوسطات، النسب المئوية، معامل الاختلاف)، ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بنسبة (949.68)% نظراً لرفع الدعم من قبل الدولة عن مستلزمات الإنتاج، وفي المقابل انخفاض صافي عائد الدوم بنسبة (38.9)% مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي، كما أوضحت أن تطبيق سياسة وبرامج الإصلاح الاقتصادي أدت إلى انخفاض نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية لمحصول الحمضيات بمعدل بلغ نحو (25.7)% مقارنة بفترة ما قبل التحرر بينما بلغ معدل الزيادة في التكاليف الكلية نحو (361.2)%، وهذا أدى إلى زيادة متوسط تكلفة 1كغ حمضيات من (7ل.س) إلى (30 ل.س)، ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى زيادة متوسط تكلفة 1كغ حمضيات بنسبة (328.6) %، أما بالنسبة للمؤشرات الإنتاجية ففي الوقت الذي زادت فيه المساحة المزروعة بالحمضيات بنسبة (32.1)%، وزاد الإنتاج بنسبة (31.3) بقيت إنتاجية الهكتار ثابتة تقريباً بمعدل زيادة بسيط جداً بلغ نحو (0.4)% مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الدعم الزراعي، السياسات الزراعية، التحرر الاقتصادي، تكاليف الإنتاج.

## المقدمة:

يعاني الاقتصاد السوري من عدة مشاكل تعيق تنميته المستدامة، وتحد من تطوير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومنها تلك التي ظهرت مع الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وتحول الدولة من لاعب أساسي، ومحرك رئيس للاقتصاد، إلى مراقب خارجي، ومتدخل وقت الضرورة، حيث تم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكل فعلي منذ مطلع عام 2008، والتي كان لها أثرها على الاقتصاد السوري بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص (عمران، 2016).

التحرير الاقتصادي يعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتحديد الأسعار في السوق، حيث يتم تحديد الأسعار بآلية العرض والطلب، كما يعرف بأنه تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والعمل والسلع النهائية يعني ذلك رفع القيود الإدارية عن النشاط الاقتصادي الخاص، وتقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة (مكي، 2003).

ومن بين المحاصيل التي تأثرت بهذه السياسة محصول الحمضيات، حيث ارتفعت تكاليف إنتاجه وانخفض دخل المزارع على الرغم من ميزات الحمضيات السورية، ومقوماتها الإنتاجية السليمة والصحية، حيث أنها خالية من الأثر المتبقي للمبيدات الكيماوية أو أي آثار جانبية الأمر الذي يعطيها الميزة الأفضل من أجل اقتنائها وتصدير كميات كبيرة للخارج (منصور، 2007)، حيث تعد الحمضيات من المنتجات ذات القدرة التصديرية المتزايدة وتبلغ حصتها نحو 2.3% من قيمة الإنتاج الزراعي و 0.6% من إجمالي الناتج المحلي وتبلغ المساحة المزروعة بالحمضيات 21% من مساحة الأشجار المثمرة المروية وفي بعض المحافظات مثل اللاذقية وطرطوس تبلغ المساحة المروية للحمضيات على التوالي نحو 92% و 77% من إجمالي المساحات المروية للأشجار المثمرة على مستوى المحافظة على الترتيب (سَنوبَر، 2006). إن الاتحاد الأوروبي هو منطقة الاستيراد الرئيسة للحمضيات، ولذلك فإن المثال الواضح عن إجراءات دعم السوق هو السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي (Dlamini and Xaba, 2015) حيث يتم تنظيم قطاع الحمضيات عن طريق جمعية السوق العامة للخضار والفواكه، ولقد تم تخصيص جزء كبير من ميزانية الاتحاد الأوروبي للخضار والفواكه الطازجة لإجراءات التدخل (300 مليون يورو)، والتعويض المالي للصادرات (200 مليون يورو) حيث أن مزارعو الحمضيات في الاتحاد الأوروبي لهم درجة عالية من الحماية (العقيدى، 2008).

إن الإجراءات المتخذة لتطوير القطاع الزراعي في ظل المتغيرات هي الاستمرار في سياسة دعم الإنتاج الزراعي من خلال توفير الأسمدة الأساسية لكافة المساحات المزروعة وبيعها بأسعار مدعومة و ضمان تسويق وشراء المحاصيل الاستراتيجية من قبل المؤسسات العامة المختصة بأسعار تزيد عن سعر التكلفة وكذلك دعم أجور الصيانة بمرسوم الري المحددة على شبكات الري الحكومية (قطن، 2009)، حيث أن دعم السوق يشكل أهم نوعاً من المساعدة للزراعة في بعض الدول (Bellu, 2012)، كما أنه قد يكون الدعم مباشراً يتأثر به كل القطاع الزراعي (Benedetto et al., 2010)، أو غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية (العصفور، 2003)، حيث أن سياسة الدعم تشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج (المدخلات والمخرجات الزراعية) (قواوي، 2013)، لذلك فإن نتائج دعم الزراعة من خلال ميزانية الدولة لا تظهر سريعاً بسبب صعوبة تكيف العرض مع الطلب بسرعة، لذلك

يجب أن يستمر هذا الدعم لأنه كفيلاً مع الزمن على جذب عوامل الإنتاج إلى الزراعة وتحقيق الأهداف الحكومية المطلوبة (خادم، 2000)، فباستخدام أسعار الصرف الرسمية كانت الزراعة مدعومة خلال عقد التسعينات بأكمله بمعدل ثابت تقريباً يساوي 30% من قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي، وعند استخدام سعر الصرف التجاري المتقل ظهر أن الدعم الزراعي انخفض خلال السنوات العشر الأخيرة من 30% إلى 7% حالياً (ساريس، 2002)، حيث أن الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي حقق بعض أهدافها في رفع معدلات إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (العقدي، 2008).

تمثل بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي (الأسمدة، المبيدات، العبوات، مياه الري) أهمية كبيرة في الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، ودوراً أساسياً في التنمية الزراعية لما لها من دور فعال في زيادة الإنتاجية الزراعية، وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي يتم تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج، وإلغاء الدعم المقدم لها، كل ذلك أدى إلى إحداث تغييرات كبيرة في هيكل تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي، حيث أن رفع الدعم التدريجي عن مستلزمات الإنتاج الذي كانت تتحمله الدولة، أدى إلى انخفاض هامش الربح انخفاضاً حاداً للمنتجات الزراعية (الدروي، 2000). من هنا جاءت أهمية القيام بهذه الدراسة لمعرفة أثر سياسة التحرر و إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج على كل من المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الحمضيات.

#### المشكلة البحثية:

خضع الاقتصاد السوري خلال السنوات السابقة للعديد من الإصلاحات في سياساته الاقتصادية والتي انعكست بدورها على القطاع الزراعي، حيث يأتي في مقدمتها إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج وتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج، والتي كان لها أثر مباشر على الإنتاج الزراعي بصفة عامة، ومستلزمات إنتاج محصول الحمضيات بصفة خاصة حيث ارتفعت تكاليف إنتاجه، وانعكس ذلك على المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لهذا المحصول، وهو ما يتطلب إجراء هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي على تلك المتغيرات والتي أهمها المساحة، الإنتاجية، التكاليف، الإيراد الكلي وغيرها.

#### أهمية البحث، وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من دراسة أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على تطور أسعار مستلزمات الإنتاج والتكاليف الكلية لإنتاج الدوم من الحمضيات، وبالتالي دراسة المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لهذا المحصول بهدف معرفة إيجابيات وسلبيات سياسة التحرر الاقتصادي، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك لتقديم المقترحات اللازمة لتطوير سياسة وآلية الدعم المتبعة والتي من شأنها تحسين دخل مزارع الحمضيات، وتحقيق عائد مجزي.

وبناءً على ما سبق يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- 1- حساب الرقم القياسي لمستلزمات إنتاج الحمضيات.
- 2- دراسة أثر سياسة التحرر الاقتصادي على تكاليف مستلزمات إنتاج وصافي العائد لمحصول الحمضيات.
- 3- دراسة أثر سياسة التحرر الاقتصادي وإلغاء الدعم على المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الحمضيات.

#### مواد البحث، وطرقه:

تم دراسة محصول الحمضيات في سورية لأهميته الاقتصادية، ولأنه مصدر دخل لعدد كبير من المزارعين، وخاصة في الساحل السوري، حيث بلغ عدد المزارعين في الساحل السوري نحو 59183 مزارع، وبلغت المساحة المزروعة بالحمضيات في سورية نحو 42763 هكتار بنسبة 96.9% من إجمالي المساحة المزروعة في القطر، ونسبة 23% من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة في الساحل السوري (المجموعة الإحصائية السورية، 2016)، حيث اعتمد البحث على أساليب التحليل الإحصائي الوصفي كالمتوسطات والنسب المئوية، نماذج الأرقام القياسية، كما تم تقدير مؤشرات الكفاءة الإنتاجية كالمساحة، الإنتاج، الإنتاجية، إضافة إلى تقدير المؤشرات الاقتصادية كالإيراد الكلي، صافي العائد، العائد على الليرة المستثمر، نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية، نقطة التعادل للكمية: وهي الكمية التي يتعادل عندها التكاليف الكلية مع الإيراد الكلي دون تحقيق صافي عائد، و نقطة التعادل للكمية = التكاليف الكلية / متوسط سعر كغ (ل.س) (أحمد، وآخرون، 2015).

#### مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الثانوية التي تعدها وتشرها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية للفترة الزمنية (2004-2017)، وبعض الجهات الأخرى ذات العلاقة بكل من مساحة وإنتاج محصول الحمضيات، بالإضافة إلى تكاليف مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومواد مكافحة وغيرها، كما تم جمع البيانات المتعلقة بالمبالغ الممنوحة لمزارعي الحمضيات من قبل صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وقد قسمت الفترة الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2017 إلى ثلاثة فترات وفقاً لما يميز كل فترة من خصائص وفقاً لسياسات التحرر الاقتصادي كما يلي (عمران، 2016).

الفترة الأولى: وهي الفترة الممتدة من عام 2004 وحتى 2007 (مرحلة ما قبل التحرير الاقتصادي): حيث كانت سياسة الدعم العيني لمستلزمات الإنتاج هي السائدة، حيث تم تقديم الدعم بأشكال مختلفة لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وإلى جانب الخدمات المساعدة المقدمة لمحصول الحمضيات، ويتجلى أهمها بما يلي:

1- المحافظة على أسعار بيع الأسمدة المحلية والمستوردة للمنتجين الزراعيين والتي تم تحديدها اعتباراً منذ موسم (1992-1993)، رغم تباين أسعارها صعوداً أو هبوطاً في السوق العالمية، وحيث أن الأسعار العالمية للأسمدة تميزت بالارتفاع الملموس في السنوات الأخيرة مما رتب بعض العجز على المؤسسات الحكومية التي تقوم بتأمينها وهذا ما يندرج في إطار الدعم.

2- الاستفادة من البدلات المخفضة لخدمات الري على شبكات الري الحكومية.

3- دعم الكهرباء بالنسبة للمشروعات الزراعية.

4- الدعم غير المباشر من خلال فوائد القروض الزراعية والتي تتراوح بين 6-10%.

5- دعم قيمة المحروقات التي لا تقتصر على القطاع الزراعي بل تستفيد منها كافة القطاعات.

6- تقديم الخدمات المجانية عن طريق البحوث العلمية الزراعية، الإرشاد الزراعي، وقاية النبات، البنية التحتية، وغيرها.

الفترة الثانية: وهي الفترة الممتدة من عام 2008 وحتى عام 2011 (مرحلة التحرير الاقتصادي): حيث انخفض دعم المستلزمات في السنوات الأخيرة عما كان عليه في التسعينيات وجرى العديد من الإصلاحات على آليات الدعم لمستلزمات

الإنتاج، والخدمات وذلك نتيجة توجه سياسة الدولة نحو استبدال دعم أسعار المدخلات بدعم الدخل المباشر وأهم هذه التعديلات:

- 1- تخفيض الدعم الذي كان يستفيد منه الإنتاج الزراعي في التسعينيات بشكل واضح مثل دعم الأسمدة حيث تم تحرير هذه الأسعار في عام 2009، وتم رفع رسوم الري على الشبكات الحكومية، وكذلك فارق سعر الصرف للقطع عن استيراد المستلزمات، وبالنسبة للمحروقات ارتفع سعرها في العام 2009 ليبلغ 20 ل.س للتر الواحد من المازوت 185 ل.س في عام 2018 مع بقاء سعر 1 كغ حمضيات مع ارتفاع بسيط عن عام 2009.
- 2- ارتفاع قيمة الخدمات الوسيطة التي يدفعها المنتج لتوفير المستلزمات ونفقات التسويق والعبوات وتصريف الإنتاج في أسواق الجملة، والتي تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتخفيض العوائد للمنتجين.
- 3- انخفاض دعم الإقراض الزراعي بعد تعديل أسعار الفوائد في المصارف الزراعية حيث ارتفعت في العام 2008 لتتراوح بين 6-10%.

4- تم إحداث صندوق واحد، وتضمينه العديد من البرامج التي تحددها الحكومة، وذلك بالمرسوم التشريعي /29/ لعام 2008 القاضي بإحداث مديرية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تسمى مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي بغية مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، والكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي، ولتنظيم كافة أشكال الدعم، حيث تولى مهمة تقديم الدعم النقدي للحمضيات بمعدل 1400 ل.س للدونم بعد حساب التكاليف وتقديم نسبة دعم تقدر ب 10% من التكاليف الكلية.

الفترة الثالثة : وهي الفترة الممتدة من عام 2012 وحتى 2017 وهي مرحلة ما بعد التحرر الاقتصادي، حيث تم خلال هذه المرحلة إلغاء الدعم النقدي المقدم لمحصول الحمضيات بسبب الأزمة التي عانت منها البلاد وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج في السوق واقتصرت تقديم الدعم للمحاصيل المتضررة من العوامل المناخية السيئة أي بشكل دعم أضرار (تعويض خسائر) عن طريق صندوق متخصص للكوارث البيئية.

#### النتائج والمناقشة:

أولاً: الأرقام القياسية لتكاليف مستلزمات إنتاج محصول الحمضيات في سورية:

الأرقام القياسية واحدة من أهم أدوات التحليل الإحصائي التي تكشف الواقع الحقيقي لمستوى المؤشرات الاقتصادية، والمالية، والنقدية، والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي للأجور، وكذلك الرقم القياسي المتعلق بكل من نسبة التبادل التجاري، ومستوى الإنتاج الزراعي والصناعي، حيث يرجع الاستخدام المتزايد للأرقام القياسية من قبل الجهات المختصة، والمؤسسات وصناع القرار المالي، والنقدي إلى ثقتهم وإيمانهم بأن هذه الأرقام هي واحدة من أدوات التحليل الفاعلة في كشف التغيرات في مجال التنفيذ مما يتطلب التدخل السريع للتصحيح، والإنقاذ قياساً بمعايير الأهداف، والأولويات التي حددتها، كما تستخدم لقياس تغيرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين، وبمعنى آخر قياس متوسط التغيرات في أسعار، أو كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية، أو مع سوق معينة تعتبر أساساً للمقارنة، ويحسب الرقم القياسي البسيط بالعلاقة:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{P_n}{P_0} * 100$$

- حيث  $P_n$ : سعر السلعة في سنة المقارنة ،  $P_0$ : سعر السلعة في سنة الأساس. (كاظم، 2011).
- تم حساب الأرقام القياسية لكل قيمة من تكاليف مستلزمات الإنتاج واعتبار السنة (2004) سنة أساس، حيث يلاحظ من الجدول (1) الآتي:
- ارتفاع قيمة السماد العضوي من (828 ل.س) للدونم عام 2004 إلى (7000 ل.س) عام 2017 وذلك بنسبة زيادة بلغت 745 % مقارنة مع فترة ما قبل التحرر الاقتصادي.
  - بلغت تكلفة الدونم من السماد الكيماوي نحو (1362 ل.س) خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي (2004) ارتفعت إلى نحو (15667) ل.س في فترة التحرر الاقتصادي الكامل وذلك نتيجة لتحرير أسعار الأسمدة وإلغاء الدعم المقدم لمستلزمات الإنتاج بنسبة (1150.3%).
  - بلغت قيمة مواد المكافحة نحو (822 ل.س) في عام (2004) لتزداد بعدها إلى نحو (7000 ل.س) في عام (2017) بنسبة زيادة قدرت بنحو (751%) عن فترة ما قبل التحرر الاقتصادي.
  - ارتفاع كبير في قيمة العبوات المستخدمة، حيث زادت قيمتها من (2593 ل.س) في عام (2004) إلى (26105 ل.س) في عام (2017) بنسبة زيادة قدرت بنحو 906% عن الفترة الأولى.
  - أما بالنسبة لقيمة مياه الري المستخدمة في إنتاج الدونم فقد ازدادت من (943 ل.س) في عام (2004) إلى (6413 ل.س) في عام (2017) بنسبة زيادة قدرت بنحو 580% عن الفترة الأولى.

الجدول (1). الأرقام القياسية لتكاليف مستلزمات إنتاج الحمضيات في سورية خلال الفترة (2004-2017).

العام	قيمة السماد العضوي	الرقم القياسي لقيمة السماد العضوي	قيمة السماد الكيماوي	الرقم القياسي لقيمة السماد الكيماوي	قيمة مواد المكافحة	الرقم القياسي لقيمة مواد المكافحة	قيمة العبوات	الرقم القياسي لقيمة العبوات	قيمة مياه الري	الرقم القياسي لقيمة مياه الري
2004	828	100	1362	100	822	100	2593	100	943	100
2005	829	100.1	1420	104.2	819	99.6	2560	98.7	920	97.6
2006	1086	131.1	1087	79.7	633	77.01	2430	93.7	897	95.1
2007	1160	140.09	1270	93.2	750	91.2	2390	92.1	898	95.3
2008	1200	144.9	1420	104.2	760	92.3	2390	92.4	891	94.5
2009	1226	148.06	4694	344.6	870	105.8	2480	95.6	957	101.5
2010	1226	148.06	4527	332.31	904	109.9	2480	95.6	753	79.9
2011	1226	148.06	4527	332.31	904	109.9	2480	95.6	753	79.9
2012	1227	148.2	4385	321.7	904	109.9	2534	97.7	826	87.5
2013	2181	263.4	5150	378.1	1415	172.1	2534	97.7	1408	149.3
2014	4000	483.1	8011	588.1	5000	608.05	7319	282.3	4118	436.8
2015	4000	483.1	8177	600.34	5000	608.05	12199	470.5	5271	559.1
2016	7000	845.4	10507	771.40	7000	851.27	18809	729.5	6322	670.6
2017	7000	845.4	15667	1150.26	7000	851.27	26105	1006.9	6413	680.2

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناءً على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية.

ثانياً: نموذج الأرقام القياسية لتكاليف مستلزمات إنتاج محصول الحمضيات في سورية:

تم استخدام هذا النموذج لقياس أثر التغير في كل بند من بنود تكاليف مستلزمات الإنتاج على إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج عن طريق الحذف التتابعي لتأثير البنود المختلفة بخلاف البند المسئول عن التغير وقياس هذا التأثير بصورة نسبية وبصورة مطلقة.

يمكن التعبير عن إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج لمحصول الحمضيات (C) بالمعادلة التالية:

$$C=F+D+T+Z+R$$

حيث F: قيمة السماد العضوي. D: قيمة السماد الكيماوي. T: قيمة مواد مكافحة.

Z: قيمة العبوات. R: قيمة مياه الري.

• الرقم القياسي لتكاليف مستلزمات إنتاج الدوم لمحصول الحمضيات نتيجة تغير جميع البنود:

$$I C = \frac{F1+D1+T1+Z1+R1}{F0+D0+T0+Z0+R0}$$

$$I C = \frac{62185}{6548} \times 100 = 949.68\%$$

من خلال دراسة الرقم القياسي لتكاليف مستلزمات إنتاج دوم الحمضيات في سورية تبين ازدياد هذه التكاليف بنسبة 849.68%، وذلك نتيجة تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج نتيجة تحرير أسعارها في السوق، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لاستيرادها وتسعيرها.

ولبيان أثر تغير كل بند من بنود تكاليف مستلزمات الإنتاج لمحصول الحمضيات على التغيرات الحادثة فيها فقد تم تجزئة الرقم القياسي لتكاليف مستلزمات الإنتاج إلى المكونات التالية:

• الرقم القياسي لتكاليف مستلزمات إنتاج الدوم نتيجة تغير قيمة السماد العضوي:

$$I F = \frac{F1+D0+T0+Z0+R0}{F0+D0+T0+Z0+R0} \times 100$$

$$I F = \frac{12720}{6548} \times 100 = 194.2$$

• الرقم القياسي لتكاليف مستلزمات إنتاج الدوم نتيجة تغير قيمة السماد الكيماوي:

$$I D = \frac{F1+D1+T0+Z0+R0}{F1+D0+T0+Z0+R0} \times 100$$

$$I D = \frac{27025}{12720} \times 100 = 212.47\%$$

• الرقم القياسي لتكاليف مستلزمات إنتاج الدوم نتيجة تغير قيمة مواد مكافحة:

$$I T = \frac{F1+D1+T1+Z0+R0}{F1+D1+T0+Z0+R0} \times 100$$

$$I T = \frac{33203}{27025} \times 100 = 128.86\%$$

• الرقم القياسي لتكاليف مستلزمات إنتاج الدوم نتيجة تغير قيمة العبوات:

$$I Z = \frac{F1+D1+T1+Z1+R0}{F1+D1+T1+Z0+R0} \times 100$$

$$I Z = \frac{56715}{33203} \times 100 = 170.81\%$$

• الرقم القياسي لتكاليف مستلزمات إنتاج الدوم نتيجة تغير قيمة مياه الري:

$$I R = \frac{F1+D1+T1+Z1+R1}{F1+D1+T1+Z1+R0} \times 100$$

$$IR = \frac{62185}{56715} \times 100 = 109.65\%$$

من خلال دراسة الأرقام القياسية لتكاليف مستلزمات الإنتاج تبين ارتفاع الرقم القياسي للسماد الكيماوي بنسبة أكبر من بقية تكاليف مستلزمات الإنتاج.

ثالثاً: نموذج الأرقام القياسية لصافي عائد الدونم من محصول الحمضيات:

وذلك لقياس أثر التغيير في كل عامل من العوامل المسؤولة عن التغيير في صافي عائد الدونم، حيث تشير قيمة صافي العائد إلى الفرق بين قيمة الإيراد الكلي من المحصول والتكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على صافي العائد ( $\pi$ ):

1- كمية الإنتاج (كغ) رمزه ( Q ) 2- سعر كغ ( P ) . 3- التكاليف الكلية للدونم ل.س ( C ) .

أي أن صافي العائد يعتبر دالة في هذه العوامل الثلاثة كما في المعادلة التالية:

$$\pi = F(Q, P, C)$$

ويمكن تحويلها إلى الصورة التالية لحساب قيمة صافي العائد للدونم:

$$\pi = [(Q * P) - C]$$

وبذلك يكون الرقم القياسي البسيط لصافي العائد من محصول الحمضيات  $I\pi$  نتيجة تغيير جميع العوامل المسؤولة كما في النموذج التالي:

$$I\pi = \frac{\pi_1}{\pi_0} = \frac{[(Q_1 * P_1) - C_1]}{[(Q_0 * P_0) - C_0]}$$

حيث  $\pi_1, \pi_0$ : مقدار صافي عائد الدونم في فترتي الأساس والمقارنة على الترتيب.

$(Q_0, P_0, C_0)$ : كمية الإنتاج والسعر وتكاليف الإنتاج في فترة الأساس.

$(Q_1, P_1, C_1)$ : كمية الإنتاج والسعر وتكاليف الإنتاج في فترة المقارنة.

$$I\pi = \frac{\pi_1}{\pi_0} = \frac{49117}{8109} \times 100 = 605.7 \%$$

من خلال دراسة الرقم القياسي البسيط لصافي عائد الدونم من الحمضيات تبين انخفاض عائد الدونم مقارنة بالفترة الأولى، وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم حصول المزارع على سعر مناسب يحقق له عائد مجزي نتيجة تسويق المزارعين لمحصولهم بنفس الوقت من العام وبالتالي حصول فائض من المحصول في الأسواق وزيادة الكمية المعروضة، وبالتالي انخفاض سعر المحصول بشكل كبير.

ولإيضاح أثر كل عامل من العوامل المكونة لصافي العائد على التغيرات الحادثة فيه فقد تم تقسيم أو تجزئة الرقم القياسي البسيط إلى مكوناته التالية:

• الرقم القياسي البسيط لصافي العائد نتيجة تغيير كمية الإنتاج:

$$I\pi q = \frac{[(Q_1 * P_0) - C_0]}{[(Q_0 * P_0) - C_0]} \times 100$$

$$I\pi q = \frac{2650 * 10.5 - 19611}{8109} \times 100 = 101.2\%$$



• الرقم القياسي البسيط لصافي العائد نتيجة تغير السعر:

$$I\pi p = \frac{[(Q1*P1)-C0]}{[(Q1*P0)-C0]} \times 100$$

$$I\pi p = \frac{2650*36-19611}{2650*10.5-19611} \times 100 = 922.6\%$$

• الرقم القياسي البسيط لصافي العائد نتيجة تغير التكاليف:

$$I\pi c = \frac{[(Q1*P1)-C1]}{[(Q1*P1)-C0]} \times 100$$

$$I\pi c = \frac{4957}{75789} \times 100 = 6.5\%$$

من خلال دراسة أثر كل عامل من العوامل المكونة لصافي العائد على التغيرات الحادثة فيه تبين تأثير كبير للسعر على صافي عائد الدوم مقارنة بالعوامل الأخرى.

رابعاً: أثر سياسة التحرر الاقتصادي على المؤشرات الإنتاجية لمحصول الحمضيات في سورية:

يلاحظ من الجدول (2): أن متوسط المساحة المزروعة بمحصول الحمضيات في سورية بلغ نحو (33124) هكتار خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم ارتفع إلى نحو (39274) هكتار خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة زيادة بلغ نحو (18.6) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي ارتفع إلى نحو (43775.3) هكتار بنسبة زيادة بلغت نحو (11.5) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى زيادة متوسط المساحة المزروعة بمحصول الحمضيات بنسبة (32.1) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي، كما أن إنتاج سورية من محصول الحمضيات بلغ حوالي (878785.75) طن خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم ارتفع إلى نحو (1093525) طن خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة زيادة بلغ حوالي (24.4) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي ارتفع إلى نحو (1154250) طن بنسبة زيادة بلغت حوالي (5.5) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى زيادة الإنتاج بنسبة (31.3) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي، أما بالنسبة لإنتاجية الهكتار من محصول الحمضيات في سورية فقد بلغ حوالي (26.4) طن/ هكتار خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم ارتفع إلى نحو (27.8) طن/هكتار خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة زيادة بلغ حوالي (5.5) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي انخفض إلى نحو (26.5) طن/هكتار بنسبة انخفاض بلغت حوالي (4.68) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى زيادة بسيطة في إنتاجية الهكتار من محصول الحمضيات بنسبة (0.4) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.

الجدول (2). متوسط المساحة، الإنتاج، الإنتاجية لمحصول الحمضيات في سورية.

البيان	فترة ما قبل التحرر الاقتصادي (2007-2004)	فترة التحرر الاقتصادي 2011-2008	فترة ما بعد التحرر الاقتصادي (2017-2012)
متوسط المساحة (هكتار)	33124	39274	43775.3
متوسط الإنتاج (طن)	878785.75	1093525	1154250
متوسط الإنتاجية (طن/هكتار)	26.4	27.8	26.5

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناءً على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية.

- خامساً: أثر سياسة التحرر على بعض مؤشرات كفاءة الأداء الاقتصادي لإنتاج محصول الحمضيات في سورية.
- تم دراسة أثر سياسة التحرر الاقتصادي وإلغاء الدعم على بعض المؤشرات الاقتصادية كالإيراد الكلي، وصافي عائد الدوم، العائد على الليرة المستثمر، إضافة لبعض المؤشرات، حيث يلاحظ من الجدول (3) ما يلي:
- الإيراد الكلي: إن الإيراد الكلي لمحصول الحمضيات بلغ حوالي (27720) ل.س/دونم خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم ارتفع إلى نحو (33360) ل.س/دونم خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة زيادة بلغ حوالي (20.3) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي ارتفع إلى نحو (95400) ل.س/دونم بنسبة زيادة بلغت نحو (185.9) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى زيادة الإيراد الكلي لمحصول الحمضيات بنسبة (244.2) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.
  - إجمالي التكاليف الكلية للدوم :
  - بلغت التكاليف الكلية لإنتاج الدوم من محصول الحمضيات نحو (19611) ل.س/دونم خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم ارتفع إلى نحو (28600) ل.س/دونم خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة زيادة بلغ نحو (45.8) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي ارتفع إلى نحو (90443) ل.س/دونم بنسبة زيادة بلغت نحو (216.2) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى زيادة التكاليف الكلية لمحصول الحمضيات بنسبة (361.2) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.
  - صافي العائد للدوم:
  - قدر صافي عائد الدوم لمحصول الحمضيات نحو (8109) ل.س/دونم خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم انخفض إلى نحو (4760) ل.س/دونم خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة انخفاض بلغ نحو (41.3) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي ارتفع إلى نحو (4957) ل.س/دونم بنسبة زيادة بلغت حوالي (4.1) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى انخفاض صافي العائد لمحصول الحمضيات بنسبة (38.9) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.
  - نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية:
  - قدرت نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية نحو (1.413) خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم انخفض إلى نحو (1.17) ل.س/دونم خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة انخفاض بلغت نحو (17.2) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي انخفض إلى نحو (1.05) بنسبة انخفاض بلغت نحو (10.2) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى انخفاض نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية لمحصول الحمضيات بنسبة (25.7) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.
  - متوسط تكلفة 1كغ حمضيات:

قدر متوسط تكلفة 1كغ من محصول الحمضيات بنحو (7) ل.س خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم ارتفع إلى نحو (9.87) ل.س خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة زيادة بلغ نحو (41) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي ارتفع إلى نحو (30) ل.س بنسبة زيادة بلغت حوالي (203.9) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من

ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى زيادة متوسط تكلفة 1 كغ محصول الحمضيات بنسبة (328.6) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.

• العائد على الليرة المستثمر:

وصل عائد الليرة المستثمر نحو (0.413) ل.س خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم انخفض إلى نحو (0.17) ل.س خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة انخفاض بلغت نحو (58.8) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي انخفض إلى نحو (0.055) ل.س بنسبة انخفاض بلغت نحو (67.6) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى انخفاض عائد الليرة المستثمر بنسبة (86.7) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.

• نقطة التعادل للكمية:

قدرت نقطة التعادل للكمية بنحو (1867.7) كغ خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادي ثم ارتفع إلى نحو (2383.3) كغ خلال مرحلة التحرر الاقتصادي بنسبة زيادة بلغ نحو (27.6) % مقارنة بالفترة الأولى وخلال فترة ما بعد التحرر الاقتصادي ارتفعت إلى نحو (2512.3) كغ بنسبة بلغت نحو (5.41) % مقارنة بالفترة الثانية ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى ارتفاع نقطة التعادل للكمية بنسبة (34.5) % مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.

الجدول (3). أثر سياسة التحرر على بعض مؤشرات كفاءة الأداء الاقتصادي لإنتاج محصول الحمضيات في سورية.

البيان	فترة ما قبل التحرر الاقتصادي (2007-2004)	فترة التحرر الاقتصادي (2011-2008)	معدل التغير % (1)	فترة ما بعد التحرر الاقتصادي (2017-2012)	معدل التغير % (2)	أثر سياسة التحرر الاقتصادي %
متوسط إنتاج الدونم (كغ)	2640	2780	5.3	2650	-4.7	0.4
متوسط سعر الكغ (ل.س)	10.5	12	14.2	36	200	242.8
الإيراد الكلي (ل.س/دونم)	27720	33360	20.3	95400	185.9	244.2
التكاليف الكلية (ل.س/دونم)	19611	28600	45.8	90443	216.2	361.2
صافي عائد الدونم (ل.س/دونم)	8109	4760	-41.3	4957	4.1	-38.9
العائد على الليرة المستثمر (ل.س)	0.413	0.17	-58.8	0.055	-67.6	-86.7
نسبة الإيراد الكلي /التكاليف الكلية	1.413	1.17	-17.2	1.05	-10.25	-25.7
متوسط تكلفة 1 كغ (ل.س)	7	9.87	41	30	203.9	328.5
نقطة التعادل للكمية (كغ)	1867.7	2383.3	27.6	2512.3	5.41	34.5

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناءً على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية.

**الاستنتاجات:**

- 1- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بنسبة (949.68%) مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي نظراً لرفع الدعم من قبل الدولة عن مستلزمات الإنتاج، وتحرير أسعارها في السوق.
- 2- انخفاض صافي عائد الدونم بنسبة (38.9%)، مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.
- 3- انخفاض نسبة الإيراد الكلي إلى التكاليف الكلية لمحصول الحمضيات بمعدل بلغ نحو (25.7%) مقارنة بفترة ما قبل التحرر بينما بلغ معدل الزيادة في التكاليف الكلية نحو (361.2%)،
- 4- زيادة متوسط تكلفة 1 كغ حمضيات من (7ل.س) إلى (30 ل.س)، ويتضح من ذلك أن تطبيق سياسة التحرر أدت إلى زيادة متوسط تكلفة 1 كغ حمضيات بنسبة (328.6%) مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.
- 5- زادت المساحة المزروعة بالحمضيات بنسبة (32.1%)، كما زاد الإنتاج بنسبة (31.3) مقارنة مع فترة ما قبل التحرر بقيت إنتاجية الهكتار ثابتة تقريباً بمعدل زيادة بسيط جداً بلغ نحو (0.4%) مقارنة بفترة ما قبل التحرر الاقتصادي.

**المقترحات:**

- 1- إعداد دراسة من قبل صندوق دعم الإنتاج الزراعي لتحديد فئات المستهدفين بالدعم النقدي في حال تم إعادة تفعيله، وتحديد مبلغ الدعم المناسب بحيث يغطي نسبة معينة من التكاليف تزيد عن النسبة المحددة سابقاً.
- 2- تطبيق سياسة الدعم السعري للحمضيات بحيث يتم تحديد سعر اكغ مسبقاً وتحديد جهات معينة تقوم باستلام المحصول من المزارعين، وذلك بالتعاون مع اتحاد الفلاحين مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الكغ مضافاً إليها هامش ربح مناسب بحيث يضمن للمزارع عدم حدوث خسارة في نهاية الموسم.
- 3- العمل على تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وبيعها للمزارعين بأسعار مدعومة لأن سياسة تحرير أسعار المستلزمات لم تصل إلى أهدافها المنشودة، بل ساهمت في رفع تكاليف الإنتاج بمعدلات عالية، الأمر الذي دفع كثير من المزارعين إلى العزوف عن زراعة الحمضيات، أو تقديم الخدمات الكافية لها لأنها لم تحقق دخل مناسب يضمن مستوى معيشي مناسب.
- 4- العمل على إنشاء اتحاد منتجي الحمضيات بحيث يتولى مهمة تنظيم تسويق الحمضيات في الأوقات المناسبة خلال الموسم، وتقديم الخدمات والإرشادات الزراعية المناسبة، كما يتولى مهمة دعم تصدير الحمضيات، والقيام بالدعاية والإعلان بغية الترويج للحمضيات السورية في دول العالم، والمشاركة في المعارض الدولية بهدف التعريف بمميزات الحمضيات السورية وجودتها.

**المراجع:**

- أحمد، مها وسليمان ابراهيم وعامر جابر وفؤاد محمد (2015). أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على محصولي القمح والبرسيم المصري. مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مصر. العدد(1). 12 صفحة.
- خدام ، منذر (2000). الاقتصاد الزراعي. منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سورية. 413 صفحة.
- الدروبي، رانية (2000). المسألة الزراعية في سورية بين عامي (1970-1995) واقعها وأثار تطورها. كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية. 71 صفحة.

- ساريس، الكسندر (2002). استراتيجية التنمية الزراعية في سورية. المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
- سنوبر، رباب (2006). الميزة النسبية للبرتقال. ورقة عمل، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
- العصفور، صالح (2003)، السياسات الزراعية. منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- العقيدى، محمد (2008). سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- عمران، اسماعيل (2016). دراسة سياسات الدعم للحمضيات في سورية باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية. رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. 64 صفحة.
- قطنا، محمد (2009). القطاع الزراعي سياسات وإجراءات. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية.
- قواوي، سمى (2013). أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي (دراسة نماذج لبعض الدول المتقدمة والنامية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-سكرة، الجزائر. 105 صفحات.
- كاظم، ابراهيم (2011). الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق أنموذجاً). مجلة جامعة ديالى، العراق. العدد(4). 31 صفحة.
- مكي، شواهد (2003). أثر سياسة التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال الفترة (1992-2002). رسالة ماجستير. كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان. 101 صفحة.
- منصور، فايز (2007). المنظور السلمي الزراعي للحمضيات في سورية. المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية. 79 صفحة.
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية السنوية (2004-2017). قسم الإحصاء، مديرية الإحصاء والتخطيط، دمشق، سورية.
- Bellu, L.G. (2012). Social accounting matrix (SAM) for analyzing agricultural and rural development policies (conceptual aspects and examples). FAO. The United Nations.
- Benedetto, R, Donato R, and h, Raid (2010), Agriculture Reform And Food Crises In Syria, NACP, Damascus, Syria.
- Dlamini, C; and T Xaba, (2015). "The comprehensive agricultural support programme's (CASP) training and capacity building : an impact analysis on income levels of emerging farmers in limpopo province (South Africa) ". American journal of economic, finance and management , vol.1, No.3, pp.153-163.

## The Impact of Economic Liberalization Policy in the Productive and Economic Indicators of the Citrus Crop in Syria

Ismail Mohamad Omran<sup>\*(1)</sup>, Ghassan Kalil Yacoub<sup>(1)</sup> and Mahmoud Mostafa Alio<sup>(1)</sup>

(1). Dep. Agricultural Economics., Fac. Agric., Tishreen University., Lattakia, Syria.

(\*Corresponding author: Eng: Ismail Mohamad Omran E.mail: [Ismail.omran86@gmail.com](mailto:Ismail.omran86@gmail.com))

Received: 18/06/2020

Accepted: 19/07/2020

### Abstract

The aim of this research was to identify the impact of the economic liberalization policy on the requirements of agricultural production and the total costs and the net dunum yield of the citrus crop, in addition to studying the impact of this policy on productive and economic indicators, depending on secondary data issued by the Ministry of Agriculture and Agricultural Reform in Syria for a time series (2004-2017), as it was divided into three phases: (2004-2007), (2008-2011), (2012-2017), and the study also used descriptive statistical analysis methods (averages, and percentages, difference coefficient), and indicators of economic efficiency and productivity, and the results showed an increase in the costs of production requirements by (949.68)% due to the increase in subsidies by the state over production requirements, and in contrast, the net dunum yield decreased by (38.9)% compared to the period before the economic liberalization, and The study showed that the application of economic reform policy and programs led to a decrease in the total revenue ratio to the total costs of the citrus crop at a rate of about (25.7)% compared to the pre-liberation period, while the rate of increase in the total costs amounted to (361.2)%, and this led to an increase in the average cost 1 kg citrus fruits from (7 SP) to (30 SP), and it was clear from this that the implementation of the liberalization policy led to an increase in the average cost of 1 kg citrus fruits by (328.6)%, as for production indicators, at the time they increased In it the area cultivated with citrus fruits increased by (32.1%), and production increased by (31.3). The productivity per hectare remained almost constant with a very slight increase rate of about (0.4)% compared to the period before the economic liberalization.

**Keywords:** Agriculture Support, Agricultural Politics, economic Liberalization, Production costs.